متفرقات -(اضافة) مؤتمر صحافي بعنوان "من اجل هيئة لضحايا الاخفاء القسري "
وكلمات دعت "الحكومة الى الاسراع باقرار مرسوم انشاء الهيئة المستقلة

وطنية - ٢٠١٢/١٠/١١ عقد في خيمة الاعتصام في حديقة جبران خليل جبران عند الاولى من بعد ظهر اليوم، مؤتمر صحافي بعنوان: "من اجل هيئة وطنية مستقلة لضحايا الاخفاء القسري"، تحدث فيه رئيس جمعية "سوليد" غازي عاد، رئيس مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب محمد صفا، رئيس المركز اللبناني لحقوق الانسان وديع الاسمر في حضور اهالي المعتقلين والمفقودين في السجون السورية.

عاد
تحدث اولا عاد، فأوضح ان المؤتمر "لتوضيح الكثير من الالتباس الحاصل في الفترة الاخيرة حول قضية المرسوم لتشكيل الهيئة الوطنية لضحايا الاخفاء القسري، حصل التباس كثير في الصحف وحديث كثير واليوم نريد توضيح موقفنا بوجود مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب والمركز اللبناني لحقوق الانسان و"سوليد" ولجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية."

اضاف: "النقطة الاولى اطلب من وسائل الاعلام الالتزام بها مشكورة وهو ان الخيمة لها مرجعية واناس تتحدث باسمها وليس كل واحد يقول الاهالي يريدون هكذا ولا يريدون ذلك لا احد سأل اهالي الخيمة ماذا يريدون ولا احد طلب رأيهم ورغم ذلك يقال امام الراي العام ان اهالي الخيمة لا يريدون المرسوم الذي تقدم به معالي وزير العدل، الاستاذ شكيب قرطباوي الى الحكومة بالعكس هم يطالبون بقانون ولا يطالبون بمرسوم."

وتابع: "اما النقطة الثانية وهي انه وخلافا لما يقال عن اختلاف بين بعضنا حول القانون وحول المرسوم اؤكد ان لا اختلاف ابدا واؤكد هنا على مسألة اساسية ان"سوليد" معنية بالقانون الذي يجري الحديث عنه وبالقانون الذي تقدم به النائب حكمت ديب ومعنية بالمرسوم ايضا وكلنا معنيون. الفرق ان القانون يحتاج الى تشريع في مجلس النواب ونحن في الوقت الحاضر ليس باستطاعتنا الحصول على قانون نحن بحاجة الى خطوة عملية تعطينا المجال للبدء بالعمل على ملف المخفيين قسرا وهذه الخطوة العملية اتت من خلال المرسوم، اذا لا تناقض بين المرسوم والقانون، نحن نطالب بقانون لانه اشمل واوسع ونحن نشكر وزير العدل لانه تبنى موضوع تقديم مرسوم الى الحكومة للقيام بخطوة عملية تساعدنا على البدء بعملية البحث عن المخفيين قسرا ."

واردف: "انتقل الى النقطة الثالثة والتي ترتبط بالكلام الجاري اليوم حول المرسوم بشأن المخفيين قسرا للاسف اننا دخلنا في البازار السياسي حيث هناك جهات سياسية تقول ان مرسوم المخفيين قسرا ينهي قضية المعتقلين في السجون السورية، وجهة سياسية اخرى تقول ان ملف المخفيين قسرا يتحدث فقط عن المعتقلين في السجون السورية وليس عن المفقودين في لبنان والمقابر الجماعية، هنا اريد ان اوضح مسألة اساسية ان كل لجان الاهل في العالم كله من الارجنتين الى اندونيسيا اتفقت وعملت لسنوات طويلة لايجاد مفهوم موحد حول قضية الاخفاء والمفقودين وهذه الاتفاقية تبنتها الامم المتحدة في كانون الاول ٢٠٠٦ والتي تنص ان كل انسان

يحرم من حريته خلافا لارادته عبر الاعتقال والاختطاف او اي طريقة اخرى ومن ثم الجهة المسؤولة عن الخطف والاعتقال او حرمانه من حريته ترفض الافصاح عن مصيره ومكان وجوده يصبح ضحية جريمة ضد الانسانية هي جريمة الاخفاء القسري."

وقال: "اذا اتينا واسقطنا هذا التعريف على ال ١٧٠٠٠ الف حالة في لبنان نجد ان كل الحالات الموجودة عندنا في لبنان هي حالات اخفاء قسري وكل اللجان عملت على هذا الموضوع منذ العام ٢٠٠٨ حتى اليوم حيث قدمنا في ذلك الحين مذكرة الى فخامة رئيس الجمهورية في شهر تموز موقعه من قبل ١٧ جمعية ومنها الجمعيات المعترضة اليوم على المرسوم تقول اننا نطالب بتشكيل هيئة وطنية لضحايا الاخفاء القسري."

وختم: "نحن مع المرسوم ونحن بحاجة الى خطوة عملية تساعدنا للبدء بحل قضية المخفيين قسرا، واؤكد ايضا ان لا تضارب بين القانون والمرسوم. المرسوم يعطينا خطوة للبدء والقانون عندما يتبناه مجلس النواب يحكم اعمال الهيئة ويسير اعمالها وهذا هو مطلبنا في النهاية ان يكون لدينا تشريع حول قضايا الاخفاء القسري."

صفا
بدوره، تحدث صفا باسم مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب ولجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين في السجون الاسرائيلية فقال:" مبارك للجميع المرسوم الذي وافقت عليه الحكومة مبدئيا وشكلت لجنة وزارية هو ثمرة نضال هذه الخيمة وثمرة النضالات والاعتصامات امام المؤسسات الانسانية وثمرة نضالات المنظمات في الاتحاد الاوروبي وامام مجلس حقوق الانسان، واسمح لنفسي ان اقول مبارك لكن هذا الانجاز الذي انتن ايتها الامهات حققتموه وكانت الخيمة هي الرمز لتحقيق هذا الهدف."

اضاف: "ان اهمية هذا المرسوم انه لاول مرة في تاريخ الحكومات في لبنان تعترف الحكومة اللبنانية بقضية المخفيين والمفقودين مجرد ان تشكل الدولة اللبنانية لجنة لمتابعة قضية المخفيين يعني اعترافها بهذه القضية، فيما سابقا كانت تشكل لجان ولكن لم تكن بمثل هذه الجدية وبمثل هذا المرسوم الذي اذا دققنا به كثيرا لا يختلف كليا عن القانون الذي يحكى عنه بأهدافه، وبالنسبة الينا نعتبر المرسوم الذي اقرته الحكومة مبدئيا هو خطوة هامة ونوعية على طريق الالف ميل لمعالجة هذه القضية الانسانية المزمنة التي تم تجاهلها ."

وتابع: "اما بالنسبة للملاحظات يمكن ان نطرح جميعنا ملاحظات في المرسوم وعلى القانون بل يمكن ايضا ان نطرح مشروعا يتجاوز المرسوم ويتجاوز القانون نحن هدفنا في النهاية مؤسسة للحقيقة والانصاف ولكن اما ان ننفذ ما نريده نحن واما ان نرفض هذا المرسوم اعتبر ان هذا شيء فيه من المثالية وفيه من عدم النضج السياسي هناك مرسوم على طاولة مجلس الوزراء يجب ان لا نوسع الملاحظات يجب ان نطالب الحكومة اليوم، فالكرة ليست اليوم في ملعب هيئات المجتمع المدني مع احترامي لكل الجمعيات ليست المشكلة اليوم بين مرسوم وبين قانون، نطالب الحكومة اللبنانية ان تترجم موافقتها المبدئية وذلك باعلان تشكيل هيئة المخفيين قسريا ووضع الالية التنظيمية والعملية حتى تبصر النور ويبدأ تنفيذها بغض النظر عن كل الملاحظات."

وختم: "حتى لا يتكرر سيناريو الالية الوقائية الوطنية لمنع التعذيب التي كان يجب ان تشكل من العام ٢٠٠٩ ولكن بسبب اجتهادات البعض برمجها باللجنة الوطنية لحقوق الانسان التي تناقش في المجلس النيابي منذ خمس سنوات طارت الالية الوقائية وطارت الخطة الوطنية."

الاسمر
كما تحدث الاسمر فقال: "ان موضوع الاخفاء القسري لا يحل بهيئة او بلجنة او بقانون لانه قضية وطن خلال ١٥ عاما كانت حكومته غائبة عن حماية مواطنيها من جريمة هي من اشنع الجرائم الا وهي الاخفاء القسري."

اضاف: "لا نقول اليوم حديث تفضيلي بين قانون ومرسوم البعض يصور وكأن لدينا خيار بين قانون ومرسوم ونختار الاسوأ او الاقل فعالية او الاقل قدرة على تحقيق مطالب الاهالي، للاسف اليوم

الكرة ليست في ملعب الجمعيات ولم تكن كذلك ونحن كجمعيات مناصرة وكلجان اهل واجبنا كان دائما ابقاء هذه القضية على جدول اعمال القوى السياسية ويبدو اننا نجحنا بعض الشيء حتى يصل مرسوم القانون الذي وضعناه نحن، هذا المرسوم منبثق من المجتمع المدني ومن لجان الاهل مجتمعة بدأ العمل عليه، وهنا اريد ان اوضح هذه النقطة لان هنالك الكثير من اللغط حولها هو انه ليس مشروع الوزير شكيب قرطباوي مع كل الشكر لتبنيه وعمله الدؤوب عليه منذ سنة فهذا المشروع انطلق من هذا المبنى الذي وراءنا مبنى الامم المتحدة في ايلول ٢٠٠٨ بسلسلة لقاءات بيننا وبين ممثلين عن الامم المتحدة والصليب الاحمر الدولي ولجنة حقوق الانسان في المجلس النيابي ."

وتابع: "بعد العمل في اجتماعات كثيرة ارتأينا انه وان كان هدفنا لجنة حقيقة ومصارحة على مستوى الوطن واذا كان الوضع في لبنان اليوم لا يسمح بذلك، فلنحاول الحصول على هيئة وطنية لضحايا الاخفاء القسري لان جريمة الاخفاء القسري جريمة متمادية ووجود الامهات في هذه الخيمة والمطالبات بهذا الموضوع منذ سنوات والجرح الموجود لا يسمح لنا بتجاوزه فأخذنا القرار مجتمعين وهو ان نطالب بانشاء هيئة وطنية لضحايا الاخفاء القسري واستخدمنا المصطلح عن قصد ضحايا الاخفاء القسري وهذا المشروع تقدمت به الجمعيات الاربع الى فخامة رئيس الجمهورية في شباط ٢٠٠٩ واحلنا بعدها الى وزيري العدل والداخلية انذاك البروفسور ابراهيم نجار والاستاذ زياد بارود وهنا اود القول ان الموضوع ليس موضوعا سياسيا ."

واردف: "اول من رفع المرسوم الى مجلس الوزراء هو الوزير ابراهيم نجار الذي كان يمثل حزبي الكتائب والقوات اللبنانية في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الثانية واعاد الوزير شكيب قرطباوي مشكورا في ايلول ٢٠١١ استعادة المرسوم ودراسته مع الجمعيات ومع الخبراء وجميع الجمعيات في اجتماعات متعددة ووصلنا اليوم الى شكل المرسوم النهائي ومن المؤكد ان لدينا ملاحظات على المرسوم كما لدى بعض الجمعيات الاخرى ملاحظات على المرسوم وهنالك قوانين في مجلس النواب ولكن الدولة اليوم امام خيارين فإما الحكومة تتحمل مسؤوليتها وتنشىء هذه الهيئة الوطنية التي نعتبر ان في مرسوم انشائها ما يكفي من الضمانات كي تقوم بعمل جدي حول موضوع الاخفاء القسري في لبنان. وهذه اللجنة فيها من الضمانات ووجود الاهالي وممثلي الجمعيات وجهاز اداري للقيام بعملها بشكل افضل بكثير مما كان يجري قبلا، فالدولة اليوم امام خيار اقرار هذه اللجنة او خيار ترحيل الموضوع الى ما بعد الانتخابات النيابية او لا ندري الى متى."

وختم: "الحكومة اللبنانية يجب ان تكون امام مسؤولياتها اذا اراد المجلس النيابي ان يأخذ مسؤوليته ايضا ويبدأ بنقاش مشروع القانون نحن هنا نساعده ونقدم الاقتراحات، المهم في حال بدأ المجلس النيابي بدراسة اي مشروع قانون حول الاخفاء القسري فنحن كجمعيات مستعدون لوضع خبراتنا في تصوره ولكن هذا لا يجب ان يكون لتمييع القضية فالمرسوم واجب والحكومات الثلاث الاخيرة عند طلبها الثقة قالت بالحرف الواحد انشاء هيئة وطنية لضحايا القسري فعندما تتعهد الحكومة تتعهد عن نفسها وليس عن مجلس النواب لذلك امل ان يطرح الموضوع في اول جلسة قادمة.